

الهليجية

لتلك الكلمة معنى شعري تفتقده تلك الأرض ويقول سكانها عنها باللغة العربية أنها تدعى «ما وراء الشمس»، يعني ذلك أن تلك المنطقة المهجورة على مصب القناة التي تربط بين دجلة والفرات نائية بأبعد ما يكون عن أي بلدة في العراق . نهاية العالم

من القصب إلى النهر . قرية من ماضي العراق



الهليجية

ترجمة: عمار كاظم محمد

بهذه الكلمات المقتضية يدعوا النقيب عبد الله نعيم من الجيش العراقي حيث تنطلق شاحنته الصغيرة وهي تمر بالأعلام الملونة التي تشير إلى تدين هذا المكان، أكواخ الطين تلونت باللون الأسمر من الفاقة والأرض الخربة بسبب الأملاح الناتجة من انحسار المياه والتي غبرت الأرض مثل نديف الثلج «أنا أرض مسكونة» الهليجية مكان بعيد في المنظر المكاني وفي بلاد تعرضت للغزو وتحطمت بسبب الحروب ولم تتم إعادة أعمارها حتى الآن لكنها تمتلك ميزة في كونها لم تشاهد أي أمريكي على أرضها والليل فقط من الجنود العراقيين فأى من الـ ١١٠ ألف جندي أمريكي ومئات غيرهم من الدبلوماسيين لم يزرها أحد منهم فليس لديهم سبب لذلك. فالبصرة إلى الجنوب تبدو بعيدة وابتعد منها بغداد ولا يوجد سوى الحدود العراقية الإيرانية التي على بعد ١٠ أميال إلى الشرق عنها هي فقط مصدر الاهتمام . ذلك ما يترك الهليجية بموقع غير عادي وهي تراقب ما يجري في البلاد من حولها مثل مشهد سينمائي . يقول عبيد جبار هليل شيخ القرية التي تتكون من ٢٠٠ شخص «الحياة كما تراها هنا ، هكذا كنا وهكذا نعيش بين القصب وطين النهر» ويبدو إن من النادر أن تجد مكانا في العراق لم يتأثر بالحرب حيث المجازر كانت مرة تنفض وأخرى تغفو وغالبا ما كان الناس يسمونها «بالأحداث» تجري بشكل غير معلن حيث تؤسس لقصص لم يسمع بها من قبل . الوصول إلى الهليجية يتم بوزور عبر المياه التي تنحسر وتغمر كالم قبل إن تنضم إلى شط العرب وهو ما يخدع إحساس الناس العاديين الذين ما زالو يحكمونها بطريقة فطرية بريئة بشكل أو بآخر. يقول هاشم شبيب حسن وهو أب لـ ١٨ طفلا «هذه أرضنا منذ البدء وهذا مكان أسلافنا». على طول ضفاف الأنهار التي لوحتها الشمس يقوم القرويون بحصد أشجار الطرفة وبخشبها البطيء الاستعمال وعطرها تصبح المفضلة لشواء السمك المعروف خصوصا بالمسكوف . يقف الصيادون في مياه الماء الذي يصل عمقه إلى أقدامهم لإلقاء شباكهم في مياه الأموار التي مازلت تجدف فيها القوارب التقليدية التي تدعى بـ الشخورة، وخارج البيوت تحفف أكوام فضلات الجاموس لكي يتم استعمالها كوقود لصنع الخبز ولطرد البعوض



عن / النيبوروك تايمز

العراق يطرد شركة بلاك ووتر

ترجمة: اسلام عامر



القانوني غضب العراقيين و رئيس الوزراء نوري المالكي الذي تعهد بالسعي لمعالجة الحراس المتورطين. وكان نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن قد توجه إلى بغداد الشهر الماضي ليؤكد للعراقيين استئناف حكومة اوباما لهذه القضية العادلة جليها الحراس مرة أخرى للمحاكمة. وقد أثار إطلاق النار هذا المزيد من التوتر القائم بين العراق وأمريكا، حيث أدى ذلك إلى قيام البرلمان في بغداد بالبحث عن قوانين جديدة يمكنها أن تعيد الطريق أمام وضع المتعاقدين الأمنيين أمام

العدالة في المحاكم العراقية غير ان الولايات المتحدة رفضت هذه المطالب في قضية بلاك ووتر. وقد أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية شركة بلاك ووتر في شهر كانون الثاني ٢٠٠٩ بأنها لن تجدد عقدها بخصوص توفير الحماية للدبلوماسيين الأمريكيين في العراق وذلك لان الحكومة العراقية ترفض منحها رخصة التشغيل. غير أن وزارة الخارجية الأمريكية قالت في شهر ايلول/ سبتمبر الماضي بأنها ستمدد عقدها مع فرع شركة بلاك ووتر التابع للخطوط الجوية الرئاسية والتي

عن / هيرالد تريبون



بلاك ووتر

قصة محطة الكهرباء التي قد لا تستخدم أبداً

واقعية، لترتفع إلى ما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار، لكن شركة Symbion توقف عن العمل في ١٩ مايو ٢٠٠٩ لأن شركة Black & Veatch لم تسد لها استحقاقها طيلة أربعة أشهر.

وهنا كشفت مراجعة حسابية أجرتها وكالة المعونة الدولية الأمريكية ونشرت في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩، أن شركة Black & Veatch "حásبت الوكالة على التكاليف التي لم تسدها إلى الشركة المتعاقدة من الباطن، أي شركة Symbion. فاحتكت الشركتان إلى القضاء، ورفض المسؤولون فيها طلب وكالة أي.بي.اس الحديث معهم حتى تستكمل الإجراءات القانونية، وإن كان موقف شركة Black & Veatch الرسمي هو أن عقدها مع شركة Symbion لا يجوز لأخيرة التوقف عن العمل.

المحطة غير ضرورية

ومن المتوقع أن ينتهي العمل في المشروع في ربيع العام الجاري. لكن الكهرباء التي سيولدها لم تعد ضرورية أو عاجلة. فقد استكمل منذ عام مشروع بناء خط لإمدادات الكهرباء بطاقة ٣٠٠ ميغاوات، من أوزبكستان إلى كابول، ويتمول من البنك الدولي وألمانيا والهند. وبلغت كلفة مشروع مد هذا الخط مجرد ٣٥ مليون دولار، ويتوقع أن تقصر كلفة التشغيل على مجرد ٦ سنتات من الدولار للكيلوات/الساعة، مقارنة بـ ٢٢ سنتاً في حالة هذه المحطة المشغلة بوقود الديزل.

ولم يطلبها أحد

من الجدير بالذكر أيضاً أنه كان يمكن تفادي كل هذه الأخطاء. فقد صرح المسؤولون الأفغان أنهم لم يطلبوا هذه المحطة أبداً. وعرض جماعة نواتش، نائب وزير الطاقة والبنية التحتية الذي كان مسؤولاً عن قطاع الكهرباء طيلة أربع سنوات، عرض في مكتبه وسط كابول، سلسلة من الترائح والدراسات الهندسية لحقول الغاز في شيرخان، شمال أفغانستان، التي سبق أن عمل فيها. وقال «نصحت وكالة المعونة الدولية الأمريكية بإغلاق أوالها هنا في هذه الحقول. فلو كانت قد أعادت تشغيل آبار الغاز وتعاقدت مع مهندسين محليين، لكنا قد اخترنا كميات طائلة من المائل، كما أن المفتش العام لإعادة بناء العراق أصدر في مارس/ آذار ٢٠٠٧، أي قبل شهرين من توقيع وكالة المعونة الدولية الأمريكية على مشروع بناء المحطة مع الحكومة الأفغانية، أصدر تقريره النهائي عن إدارة البرامج والمشروعات خلال مهمة إعادة بناء العراق بقيادة الولايات المتحدة، أشار فيه بالتحديد إلى مخاطر سوء التخطيط والإشراف والمتابعة.

الأخطاء تتكرر

فاليفعل، عاب المفتش العام لإعادة بناء العراق المخططين الحكوميين الأمريكيين وشركات متعاقدة وبالتحديد Black & Veatch باستخدام وقود الديزل في الشرق الأوسط وآسيا، عادة ما تبلغ نحو مليون دولار أو أقل لكل ميغاوات. وكمثل، وتوشك شركة Wartsila الفنلندية على استكمال مشروع محطة توليد الطاقة الكهربائية بقدرة ٢٠٠ ميغاوات في باكستان، بكلفة ١٨٠ مليون دولار. وللمقارنة، يذكر بأن قدرة المحطة الأفغانية في ١٠٥ ميغاوات، وهناك ما هو أكثر من ذلك، إذ يؤكد بعض الخبراء أنه يمكن خفض الكلفة، فصرح عبد الغفار، المهندس الأفغاني الذي يملك شركة لبناء محطات توليد الكهرباء في دبي، «لقد بنت (شركتي) محطة بقدرة ٢٢ ميغاوات في قندهار (في ٢٠٠٨) مقابل مجرد ٥٥٠,٠٠٠ دولار لكل ميغاوات».

وفي حالة المحطة الأفغانية، كان السعر المقرر لتوربينات المسار السريع وتشعبات المتعاقدين المتعددين هو ٢٥٩ مليون دولار، أي مرتين ونصف مرة أعلى من محطات مماثلة، لكن المشروع واجه مراحل متتابة من التأخير في التنفيذ، فقد استغرقت شركة Black & Veatch أكثر من عام كامل للتوقيع على عقودها الباطنية مع شركة Symbion لبناء المحطة. وبمجرد إنهاء عملية التوقيع في ١٢ يونيو/ حزيران ٢٠٠٨، بدأت هذه الأخيرة في البحث عن آيد عاملة أفغانية، ما استغرق ثلاثة أشهر إضافية.

خداع في الحسابات ووقف العمل

وبعد مرور تسعة أشهر على هذه المرحلة الأخيرة، تم تنفيذ فقط ٦٠ في المئة من المشروع. في هذه المرحلة، بدت الكلفة المقررة غير

يبرهن مشروع بناء محطة توليد الطاقة الكهربائية في ضواحي كابول، تبلغ كلفتها نحو ثلاثة أضعاف محطات أخرى من نوعها مع اكس أي وديتوكوب العالية والتي تولت توفير الدعم الجوي. وتحقق وزارة العدل حالياً فيما لو كانت بلاك ووتر تحاول رشوة بعض المسؤولين العراقيين بمبلغ قدره مليون دولار وذلك لتسمح للشركة بالبقاء ومواصلة العمل بعد إطلاق النار في بغداد وذلك بحسب مسؤولين أمريكيين كانوا على مقربة من التحقيق.

بداية القصة

التفتت وكالة المعونة الدولية الأمريكية مع الحكومة الأفغانية في مايو/ أيار ٢٠٠٧ على بناء محطة توليد طاقة كهربائية باستخدام وقود الديزل بقدرة ١٠٥ ميغاوات في تاراخيل، على مسافة كيلومترين من مطار كابول، ورسا العطاء على شركتي البناء Louis Berger من نيو جيرسي و Veatch من كانساس، وضمنت الصفقة احتساب كمية الأرباح على أساس إجمالي الأموال التي تنفق على استكمال المشروع. وهنا تعاقدت شركة Black & Veatch من الباطن، ويسعى ثابت، مع شركة Symbion Power من واشنطن التي نفذت ستة مشروعات بسعر ثابت لحساب الإدارة الأمريكية في الأوامر الأربعة الأخيرة في بعض المناطق الأكثر توتراً في العراق، لكن شركة Symbion Power تعاقدت بدورها مع بضع شركات في كابول منها AB Managers و Afghan Electrical Power Corporation وذلك لتوريد آيد عاملة محلية.

التعجيل بالتصديق والمزيد من التكاليف

ثم ظهرت المشكلة الأصغر عندما قررت وكالة المعونة الدولية الأمريكية استكمال المشروع قبل الانتخابات الأفغانية في عام ٢٠٠٩، فتعاقدت شركة Black & Veatch على إنتاج آلات «كاتريبار» مصممة خصيصاً في ألمانيا، بأسعار باهظة، نقلت جو إلى كابول.

تكاليف باهظة ومتعاقمة

من الجدير بالذكر أن تكاليف بناء محطة توليد الطاقة الكهربائية باستخدام وقود الديزل في الشرق الأوسط وآسيا، عادة ما تبلغ نحو مليون دولار أو أقل لكل ميغاوات. وكمثل، وتوشك شركة Wartsila الفنلندية على استكمال مشروع محطة توليد الطاقة الكهربائية بقدرة ٢٠٠ ميغاوات في باكستان، بكلفة ١٨٠ مليون دولار. وللمقارنة، يذكر بأن قدرة المحطة الأفغانية في ١٠٥ ميغاوات، وهناك ما هو أكثر من ذلك، إذ يؤكد بعض الخبراء أنه يمكن خفض الكلفة، فصرح عبد الغفار، المهندس الأفغاني الذي يملك شركة لبناء محطات توليد الكهرباء في دبي، «لقد بنت (شركتي) محطة بقدرة ٢٢ ميغاوات في قندهار (في ٢٠٠٨) مقابل مجرد ٥٥٠,٠٠٠ دولار لكل ميغاوات».

وفي حالة المحطة الأفغانية، كان السعر المقرر لتوربينات المسار السريع وتشعبات المتعاقدين المتعددين هو ٢٥٩ مليون دولار، أي مرتين ونصف مرة أعلى من محطات مماثلة، لكن المشروع واجه مراحل متتابة من التأخير في التنفيذ، فقد استغرقت شركة Black & Veatch أكثر من عام كامل للتوقيع على عقودها الباطنية مع شركة Symbion لبناء المحطة. وبمجرد إنهاء عملية التوقيع في ١٢ يونيو/ حزيران ٢٠٠٨، بدأت هذه الأخيرة في البحث عن آيد عاملة أفغانية، ما استغرق ثلاثة أشهر إضافية.